الفصل السادس

الإجراءات التنفيذية للعقد الأممي حول المرأة في المجال الاقتصادي

المبحث الأول : بيان إجراءات عمل المرأة ونقدها .

المبحث الثاني : بيان إجراءات حصول المرأة علي الموارد الاقتصادية ونقدها .

المبحث الأول
بيان إجراءات عمل المرأة

المطلب الأول: إجراءات عمل المرأة.

جاء في تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)[١]:

- «العمل على إيجاد فرص كاملة ومتكافئة للمرأة في مجال العمل - دون أن يغرب عن البال أن ذلك قد يقتضي من المرأة والرجل على السواء الجمع ما بين العمل المأجور، والمسؤوليات المنزلية، والعناية بالأطفال -؛ حتى يتاح للنساء الحصول على الأعمال التي تتطلب مهارة عالية، والاندماج في تنمية بلدانهن؛ بهدف العمل على توفير ظروف عمل للمرأة أفضل بوجه عام».

- «زيادة فرص العمالة للمرأة وتعزيزها بوصفها جزءاً من الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق نظام اقتصادي دولي أدنى إلى العدالة؛ بغية تحقيق الاعتماد على الذات وطنياً»[٢].

- «تيسير قيام المرأة بالعمل نظير أجر، وذلك بتشجيع زيادة المشاركة من جانب الرجل في المسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال»[٣].

---

(١) الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً - باء، الفقرة(١٠٩)، ص٣٠.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً - باء، الفقرة (١١٠)، ص٣١.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً - باء، الفقرة (١١٤)، ص٣١.

- «اتخاذ تدابير من أجل ضمان ألا يؤدي دخول المرأة سوق العمل - في بعض القطاعات - إلىٰ الهبوط بظروف العمل والأجور في تلك القطاعات، أو بمركزها»(١).

- «ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لضمان أن تضم وكالات التنمية في مختلف قطاعات التخطيط الوطني عدداً أكبر من النساء بين موظفيها؛ باعتبار ذلك سياسة عامة، وأن تخصص - كجزء من هذه السياسة - الموارد اللازمة لإعداد برامج؛ من أجل توظيف وتدريب النساء، وتوفير الخدمات المساعدة»(٢).

- «ينبغي زيادة ما تحصل عليه المرأة العاملة من ترفيه وثقافة؛ لأن عبء العمل المزدوج الذي تقوم به يحرمها من التمتع بوقت كاف وضروري. وعلىٰ هذا، فإن من الأهمية بمكان أن يشارك الرجل في الأعمال الروتينية بالمنزل، وفي رعاية الأسرة، والتأكيد - بصفة خاصة - علىٰ التزام الزوجين باقتسام الواجبات المنزلية؛ بغية تيسير وصول المرأة إلىٰ العمل المريح»(٣).

- «ينبغي اتخاذ التدابير التي تضمن ألا تقل فرص المرأة عن فرص الرجل في سوق العمل في فترات الانتكاس الاقتصادي. والتدابير التي تتخذ - طبقاً للتشريع الاجتماعي - فيما يختص بالبطالة، لا يجوز أن تؤدي - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - إلىٰ عدم المساواة بين المرأة والرجل»(٤).

- «ينبغي زيادة عدد النساء في مستوىٰ اتخاذ القرار، في كل من منظمات

(١) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً - ب، الفقرة (١١٧)، ص٣١.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً - ب، الفقرة (١٢٣)، ص٣٢.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً - ب، الفقرة (١٣٦)، ص٣٤.
(٤) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً - ب، الفقرة (١٣٧)، ص٣٤.

العمال الوطنية والدولية والهيئات الاستشارية؛ حتى تتوافق النسبة ـ على الأقل ـ مع عدد النساء اللائي يشتغلن في مهن»[١].

ـ «ينبغي للأمم المتحدة ومنظماتها أن تقوم ـ بالتعاون مع الحكومات الوطنية ـ بوضع استراتيجيات لزيادة اشتراك المرأة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وتأمين اشتراكها الكامل والفعال في جميع قطاعات عملية التنمية، وعلى كل المستويات ـ بما في ذلك التخطيط ـ، واتخاذ القرارات وتنفيذها، والسعي إلى:

ـ تخفيف العبء الذي تتحمله المرأة فيما يتعلق بالمهام التقليدية التي تضطلع بها في المنزل، وفي إعداد الطعام، والعناية بالأطفال، عن طريق التقنية الملائمة، والتقسيم العادل للعمل بين النساء والرجال.

ـ مقاومة العوامل التي تنزع إلى عدم إلحاق الفتيات والنساء بالمدارس ومراكز التدريب.

ـ إتاحة فرصة جديدة للتوظيف، وللتنقل الوظيفي أمام المرأة.

ـ الاعتراف بما للمرأة من إسهام هام في التنمية الاقتصادية ورفع إنتاجيتها ـ بما يحقق مصلحتها ومصلحة أسرتها ـ، والقيام ـ في الوقت نفسه ـ بإجراء التغييرات الهيكلية الملائمة لتلافي بطالة المرأة.

ـ تشجيع مشاركة المرأة ـ على قدم المساواة ـ في عملية التصنيع، ومقاومة ما يمكن أن يترتب على التصنيع من آثار سلبية.

ـ تأمين اشتراك المرأة النشط في الرعاية الصحية الأولية، وحصولها عليها ـ في ضوء احتياجاتها الصحية الخاصة ـ»[٢].

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول ـ الجزء الثاني / ثالثاً ـ ب، الفقرة (١٣٩)، ص٣٤.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، كوبنهاجن، ١٩٨٠م، الفصل الأول، الجزء الثاني، خامساً، الفقرة (٢٢٩)، ص ٥١.

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم / نيروبي (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)[١]:

- «ومن أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، ينبغي للحكومات أن تكفل توفير تسهيلات من أجل المساواة في شروط وفرص العمل - بما في ذلك المكافآت، والضمان الاجتماعي المناسب. وينبغي للحكومات أن تعترف بحق الرجل والمرأة في العمل في ظروف متساوية، واتخاذ تدابير لتنفيذ ذلك - بغض النظر عن الحالة الزواجية -، والمساواة بينهما في فرص الوصول إلىٰ مجموع الأنشطة الاقتصادية».

- «ينبغي تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل مشاركة المرأة - كشريك علىٰ قدم المساواة - مع الرجل في جميع ميادين العمل، والمساواة في الوصول إلىٰ جميع الوظائف، وتنسيق التشريعات بشأن حماية المرأة في العمل، مع حاجة المرأة إلىٰ العمل، وأن تكون منتجة عالية الإنتاجية، ومديرة لجميع الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية»[٢].

- «وينبغي اعتماد تشريعات وتدابير أخرىٰ وتنفيذها؛ لكفالة المساواة بين الرجل والمرأة في الحق في العمل، وفي المزايا المقررة في حالة البطالة»[٣].

- «ينبغي اتخاذ تدابير خاصة ترمي إلىٰ التصديق علىٰ الاتفاقيات والتوصيات ذات الصلة، والخاصة بمنظمة العمل الدولية[٤]، وتنفيذها في إطار التشريعات

---

(١) الفصل الأول / أولاً - ب - الفقرة (٥٤)، ص٢٧.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول / أولاً - ج - الفقرة (٦٩)، ص٣١.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول / أولاً - ج - الفقرة (٧١)، ص٣٢.

(٤) أنشئت منظمة العمل الدولية سنة (١٩١٩م - ١٣٣٧هـ) كجزء من عصبة الأمم، التي أسفر عنها مؤتمر السلام عند انتهاء الحرب العالمية الأولىٰ، ثم انفصلت عنها وبقيت رغم زوالها. وعندما أنشئت هيئة الأمم المتحدة سنة (١٩٤٥م - ١٣٦٤هـ) ارتبطت بها منظمة العمل الدولية سنة =

الوطنية، فيما يتعلق بحق المرأة في الحصول على فرص العمل المتكافئة، والأجر المتكافئ للعمل المتكافئ في القيمة، والمساواة في ظروف العمل، والأمن الوظيفي، وحماية الأمومة»(١).

- «على الحكومات أن تشجع المشاركة الكاملة للمرأة في مجموعة المهن - خاصة في الميادين التي كانت تعتبر فيما سبق وقفاً على الرجال - ؛ بغية تحطيم الحواجز والمحظورات المهنية. وينبغي وضع برامج لتحقيق المساواة في العمالة؛ من أجل إشراك المرأة في جميع الأنشطة الاقتصادية على قدم المساواة مع الرجل»(٢).

- «ينبغي اتخاذ التدابير القائمة على أساس تشريعي ونقابي؛ لضمان الإنصاف في جميع الوظائف، واجتناب الاتجاهات الاستغلالية في مجال العمل بدوام جزئي، وكذلك تجنب الاتجاه نحو أن يكون العمل بدوام جزئي، والعمل المؤقت، والعمل الموسمي، ذا طابع أنثوي»(٣).

- «ينبغي للقطاعين العام والخاص أن يبذلا جهوداً متضافرة لخلق فرص عمل جديدة ومنوعة للنساء، في المجالات والقطاعات التقليدية وغير التقليدية،

= (١٩٤٦م - ١٣٦٥هـ)، فأصبحت أولى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. وتضم هذه المنظمة إلى جانب الممثلين الحكوميين - ممثلين عن الهيئات الوطنية للعمال، ولأصحاب العمل. وتتألف أجهزتها من مؤتمر العمل الدولي، ومجلس الإدارة، ومكتب العمل الدولي. انظر: الأحكام المتعلقة بعمل النساء في التشريعات العربية ص١٥ - سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٣) - صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الأمم المتحدة - نيويورك ١٩٩٥م.

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ أولاً - ج - الفقرة (٧٢)، ص٣٢.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ أولاً - ج - الفقرة (٨٣)، ص٣٥.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ ثانياً - ج - الفقرة (١٣٥)، ص٥٠.

والمجالات العالية الإنتاجية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء. وينبغي اجتناب التنميط الجامد القائم على الجنس في جميع المجالات»[١].

ـ «ينبغي اتخاذ تدابير مناسبة لمنع المضايقات الجنسية في العمل، أو الاستغلال الجنسي في أعمال معينة مثل الخدمة في المنازل. وينبغي أن توفر الحكومات تدابير مناسبة لعلاجها»[٢].

ـ «وينبغي أن تعترف الحكومات والمنظمات غير الحكومية بمساهمة النساء المسنات، وبأهمية ما يقدمنه من مساهمات في المجالات التي تؤثر مباشرة على رفاهيتهن، كما ينبغي اتخاذ خطوات للقضاء على المعاملة الاستغلالية للشابات في العمل، وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١١١)، المتعلقة بالتمييز فيما يتعلق بالعمالة والمهنة، عام (١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م)، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٢٢)، المتعلقة بسياسة العمالة، عام (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م)»[٣].

ـ «يجب الاعتراف بأن للمرأة والرجل حقوقاً متساوية في العمل، وبالتالي في الحصول على دخل شخصي بالأحكام والشروط نفسها ـ على قدم المساواة ـ، بغض النظر عن الحالة الاقتصادية»[٤].

ـ «لما كانت معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب ـ حيثما وجدت ـ، مدعاة لقلق كبير، فإنه ينبغي رسم سياسات لمعالجة هذه المشكلة، تأخذ في اعتبارها أن

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ ثانياً ـ ج ـ الفقرة (١٣٨)، ص٥١.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ ثانياً ـ ج ـ الفقرة (١٣٩)، ص٥١.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ ثانياً ـ ج ـ الفقرة (١٤٠)، ص٥٢.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ ثانياً ـ ج ـ الفقرة (١٤٣)، ص٥٣.

معدلات البطالة بالنسبة للشابات أعلى منها بالنسبة للشبان، وفضلاً عن ذلك، ينبغي للتدابير الرامية إلى التخفيف من البطالة بين الشباب، ألا يكون لها تأثير سلبي على عمالة النساء في فئات العمر الأخرى - وذلك بتخفيض الحد الأدنى للأجور على سبيل المثال - . كما ينبغي ألا تواجه النساء أي عائق يقف في طريق حصولهن على فرص العمل والمنافع المتعلقة به، في الحالات التي يعمل فيها أزواجهن »[١].

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)[٢]:

- «ينبغي تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة - بما في ذلك توفير فرص العمل لها، والقضاء على عبء الفقر المستمر والمتزايد الواقع على المرأة - ، من خلال معالجة الأسباب الهيكلية للفقر، عن طريق إجراء تغييرات في الهياكل الاقتصادية، وضمان تحقيق المساواة في وصول جميع النساء - بمن فيهن نساء المناطق الريفية، باعتبارهن من الأطراف الحيوية في عملية التنمية - إلى الموارد الإنتاجية، والفرص والخدمات العامة ».

- «المرأة شريك رئيس في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر، سواء بعملها المأجور أو غير المأجور، الذي تضطلع به في البيت، وفي المجتمع المحلي، وفي مكان العمل. وقد استطاع عدد متزايد من النساء تحقيق استقلاله الاقتصادي عن طريق العمل المدر لعائد»[٣].

- «تسهم المرأة في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر، عن طريق العمل بأجر وبغير

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول/ ثانياً-ج-الفقرة (١٤٦)، ص٥٣.
(٢) الفصل الأول/ المرفق الأول، الفقرة (٢٦)، ص٧.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الثاني/ الفقرة (٢١)، ص١٦.

أجر، في المنزل، والمجتمع، وفي سوق العمل؛ لذلك فإن تمكين المرأة من أداء دورها، يعد عاملاً حاسماً لاستئصال شأفة الفقر»(١).

ـ «يعد إطلاق سراح الطاقة الإنتاجية للمرأة أمراً حيوياً للخروج من دائرة الفقر؛ بحيث تستطيع المرأة أن تقتسم فوائد التنمية وثمرات عملها بالكامل»(٢).

ـ لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، إلا بتحسين المركز الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والقانوني، والثقافي للمرأة. فالتنمية الاجتماعية المنصفة التي تعترف بتمكين الفقراء ـ لا سيما المرأة ـ من استخدام الموارد البيئية استخداماً قابلاً للاستدامة، تمثل أساساً ضرورياً للتنمية المستدامة»(٣).

ـ «استحداث سبل إحصائية مناسبة، للاعتراف بعمل المرأة وبجميع مساهماتها في الاقتصاد الوطني، وإبراز ذلك العمل وتلك المساهمات إبرازاً كاملاً ـ بما في ذلك مساهمتها في القطاعين المنزلي والعمل بدون أجر ـ، ودراسة العلاقة بين عمل المرأة بدون أجر، ونسبة الفقر بين النساء وتعرضهن له»(٤).

ـ «أما النساء اللائي يعملن بأجر فيعترض الكثير منهن عقبات تحول دون تحقيق مطامحهن. وفي حين يتزايد عدد النساء اللاتي يعملن في أدنى المستويات الإدارية، تسود ـ عادة ـ اتجاهات تمييزية تحول دون ترقيتهن إلى رتب أعلى.

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ أ، الفقرة (٤٩)، ص٢٥.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ أ، الفقرة (٥٥)، ص٢٦.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ أ، الفقرة (٥٦)، ص٢٧.
(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ أ، الفقرة (٦٨/ ب)، ص٣٤.

كذلك تمثل عمليات التحرش الجنسي إهانة لكرامة المرأة العاملة، وتمنعها من تقديم إسهامات تتناسب مع قدراتها. وينجم عن الافتقار إلى بيئة العمل التي تسودها روح الأسرة والصداقة ـ بما في ذلك عدم وجود الخدمات المناسبة والميسورة لرعاية الطفل، أو ساعات العمل المرنة ـ، عجز كثير من النساء عن العمل بطاقتهن الكاملة»[١].

ـ «تعديل سياسات العمل، بما ييسر إعادة هيكلة أنماط العمل؛ من أجل تشجيع تقاسم المسؤوليات الأسرية»[٢].

ـ «سن وتعزيز القوانين التي تقر بتكافؤ الفرص[٣]، واتخاذ إجراءات إيجابية في هذا الشأن، وضمان الامتثال لها من جانب القطاعين العام والخاص باتباع أساليب مختلفة»[٤].

ـ «تشجيع السياسات والتدابير المراعية لنوع الجنس؛ من أجل زيادة قدرة المرأة بوصفها شريكاً متكافئاً مع الرجل في الميادين التقنية، والإدارية، والمشاريعية»[٥].

ـ «نشر المعلومات عن النساء الناجحات في تنظيم مشاريع في مجالات النشاط الاقتصادي التقليدية وغير التقليدية ـ على حد سواء ـ، وعن المهارات الضرورية لتحقيق النجاح، وتيسير التواصل وتبادل المعلومات»[٦].

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٦١)، ص٨٨.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٦٥/ م)، ص٩٠.

(٣) أي فرص العمالة بين الذكور والإناث.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٦٥/ س)، ص٩١.

(٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٦٥/ ف)، ص٩١.

(٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٧٣/ هـ)، ص٩٥.

ـ «تعيين المرأة في المناصب القيادية[١]، ومناصب صنع القرارات، والمناصب الإدارية، وتوفير برامج تدريبية؛ كل ذلك على قدم المساواة مع الرجل»[٢].

ـ «إزالة الممارسات التمييزية التي يقوم بها أرباب العمل على أساس الأدوار والوظائف الإنجابية للمرأة ـ بما في ذلك رفض توظيف النساء وفصلهن بسبب الحمل ومسؤوليات الرضاعة الثديية ـ »[٣].

ـ «الحفز على تنويع الخيارات الوظيفية أمام النساء والرجال على السواء، وتشجيع النساء على الالتحاق بالوظائف غير التقليدية ـ لا سيما في مجال العلم والتقنية ـ، وتشجيع الرجال على التماس فرص العمل في القطاع الاجتماعي»[٤].

ـ «زيادة الجهود لسد الفجوة بين أجور النساء والرجال، واتخاذ خطوات لتنفيذ مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، أو العمل ذي القيمة المتساوية»[٥].

ـ استعراض وتحليل هيكل الأجور في المهن التي تغلب عليها الإناث، مثل: التدريس، والتمريض، ورعاية الطفل، وإعادة صياغتها ـ حسب الاقتضاء ـ؛ بغرض تحسين مراكزهن وأجورهن الدنيا »[٦].

ـ «سن وإنفاذ القوانين ضد التحرش الجنسي ـ وغيره من أشكال التحرش ـ

(١) أي في شركات القطاع الخاص.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٧٧/ ب)، ص٩٨.
(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٧٨/ د)، ص٩٩.
(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٧٨/ ز)، ص٩٩.
(٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٧٨/ ك)، ص١٠٠.
(٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ (و)، الفقرة (١٧٨/ س)، ص١٠٠.

في جميع أماكن العمل»[١].

- «إيجاد طرق - في المنتديات المناسبة - ؛ لتقدير قيمة العمل بدون أجر غير المندرج في الحسابات القومية تقديراً كمياً، كرعاية المعولين، وإعداد الطعام؛ لاحتمال التعبير عنه في الحسابات التابعة، أو غيرها من الحسابات الرسمية، التي يمكن إعدادها بصورة مستقلة عن الحسابات القومية الأساسية، ولكنها تكون متسقة معها؛ وذلك بغية الاعتراف بالمساهمة الاقتصادية للمرأة، وإظهار التوزيع غير المتساوي للعمل بأجر وبدون أجر بين النساء والرجال»[٢].

وورد في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)[٣]:

- «ينبغي أن تكفل الحكومات للمرأة حرية الاشتراك في القوىٰ العاملة وعدم تقييدها عن الاشتراك في القوىٰ العاملة، أو إكراهها عليه لأسباب تتعلق بالسياسة الديموغرافية أو التقاليد الثقافية. كما أنه لا ينبغي بأي حال استخدام الدور البيولوجي للمرأة في عملية التناسل، كسبب للحد من حقها في العمل. وينبغي للحكومات أن تأخذ بزمام المبادرة في إزالة أي حواجز قائمة، في سبيل إعمال هذا الحق، وأن توفر الفرص والظروف التي تمكن المرأة من الجمع بين أنشطتها خارج المنزل، والأنشطة المتصلة بتنشئة الأطفال والأعمال المنزلية».

وورد في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م)[٤]:

- «ينبغي إزالة أوجه الجور والحواجز القائمة التي تقف أمام المرأة في مكان

---

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ واو، الفقرة (١٨٠/ ج)، ص١٠٢.
(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ حاء، الفقرة (٢٠٦/ و-٣)، ص١١٣.
(٣) الفصل الأول-باء/ ثالثاً، الفقرة (١٧)، التوصية ٦ ص٢٠.
(٤) الفصل الثالث-باء/ ٣-١٨ ص٢١.

العمل، كما ينبغي أن تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بالاستثمار في تعليم النساء والفتيات، وتنمية مهاراتهن، وبيان الحقوق القانونية والاقتصادية للمرأة؛ من أجل تمكينهن من الإسهام بفعالية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والإفادة منهما».

- «ينبغي اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين قدرة المرأة على الكسب بغير الحرف التقليدية، وتحقيق الاعتماد على الذات اقتصادياً، وكفالة إمكانية وصول المرأة - على قدم المساواة - إلى سوق العمالة، ونظم الضمان الاجتماعي»(١).

- «القضاء على ممارسات أرباب العمل التمييزية ضد المرأة، كتلك المبنية على إثبات استخدام وسائل منع الحمل، أو على حالة المرأة من حيث الحمل»(٢).

- «تمكين المرأة - عن طريق القوانين والأنظمة وغيرها من التدابير - من الجمع بين أدوار الحمل، والرضاعة الطبيعية، وتربية الأطفال، مع المشاركة في القوة العاملة»(٣).

- «تُحثَّ الحكومات وأرباب العمل على القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس، في التوظيف، والأجور، والاستحقاقات، والتدريب، والأمان الوظيفي، بهدف القضاء على أوجه التباين في الدخل، المبنية على اختلاف نوع الجنس»(٤).

- «تحث البلدان بقوة على سن القوانين، وعلى تنفيذ البرامج والسياسات،

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية/ القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل الرابع-أ/ ٤-٤ (د)، ص٢٥.
(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية/ القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل الرابع-أ/ ٤-٤ (و)، ص٢٦.
(٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية/ القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل الرابع-أ/ ٤-٤ (ز)، ص٢٦.
(٤) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية/ القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل الرابع-أ/ ٤-٧، ص ٢٦.

التي تمكن الموظفين من الجنسين من تنظيم مسؤولياتهم المتعلقة بأسرهم وعملهم، من خلال توفير المرونة في مواعيد العمل، وإجازات الأبوة ومرافق الرعاية النهارية، وإجازات الأمومة»[١].

- «لقد أثرت عملية التغيير الديموغرافي والاجتماعي - الاقتصادي السريع في أنحاء العالم، على أنماط تكوين الأسرة الحياة الأسرية، فأحدثت تغييراً كبيراً في تكوين الأسرة وهيكلها. أما الأفكار التقليدية للتقسيم - على أساس الجنس -، للمهام الأبوية والمهام المنزلية، وللمشاركة في القوة العاملة بأجر، فلا تعكس الحقائق والتطلعات الراهنة، إذ تقبل أعداد متزايدة من النساء - في جميع بقاع العالم - على العمل بأجر خارج المنزل»[٢].

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية / ريودي جانيرو، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م)[٣]:

- «ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات نشطة لتنفيذ برامج للتشجيع على تخفيف عبء العمل الثقيل الذي تقوم به النساء في المنزل وخارجه، عن طريق إنشاء مزيد من دور الحضانة ورياض الأطفال، بواسطة الحكومات، والسلطات المحلية، وأصحاب الأعمال، والمنظمات ذات الصلات الأخرى، وتقاسم الأعمال المنزلية بين الرجال والنساء بالتساوي، وتوفير تقنيات سليمة بيئياً يتم تصميمها وتطويرها وتحسينها بالتشاور مع المرأة».

وجاء في تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية / كوبنهاجن (١٤١٥هـ-١٩٩٥م)[٤]:

- «وضع أو تعزيز سياسات عامة وممارسات تضمن تمكين المرأة من المشاركة

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية/ القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل الرابع-أ/ ٤-١٣، ص ٢٧.
(٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية/ القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل الخامس-أ/ ٥-١، ص٣١.
(٣) الفصل ٢٤/ المجال البرنامجي-٢٤/ ٣ (هـ)، ص٤٠٠، ٤٠١.
(٤) الفصل الأول-المرفق الأول / جيم، الالتزام (٥/ ي)، ص٢١.

التامة في مجال العمل المدفوع الأجر، ومن دخول سوق العمل، عن طريق تدابير مثل العمل الإيجابي لصالح المرأة، وتوفير التعليم والتدريب والحماية المناسبة في إطار تشريعات العمل، وتسهيل تقديم خدمات رعاية الأطفال، وخدمات الدعم الأخرىٰ الجيدة النوعية».

ـ «استحداث وسائل مناسبة لتقدير وإبراز النطاق الكامل لعمل المرأة، وجميع مساهماتها في الاقتصاد الوطني ـ بما في ذلك مساهماتها في القطاعات غير المدفوعة الأجر، والمنزلية»(١).

ـ «تعزيز سبل وصول النساء والفتيات إلىٰ المهن التي يسيطر عليها الذكور في العادة»(٢).

ـ «تسهيل إدماج أو إعادة إدماج المرأة ضمن قوة العمل، بتوفير خدمات ومرافق رعاية الأطفال ورعاية المسنين، وغير ذلك من خدمات ومرافق الدعم الملائمة»(٣).

ـ «إن المشاركة الكاملة للمرأة في سوق العمل، ووصولها إلىٰ فرص العمالة وصولاً متكافئاً يتطلبان:

أ ـ إقرار مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كأساس لسياسة العمالة، وتشجيع التدريب للتوعية بالفروق بين الجنسين؛ للقضاء علىٰ التحيز ضد استخدام المرأة.

ب ـ إزالة التمييز علىٰ أساس نوع الجنس ـ بما في ذلك اتخاذ إجراءات إيجابية، حيثما كان ذلك ملائماً ـ في عمليات التوظيف والأجور.

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية/ كوبنهاجن ١٩٩٥م: الفصل الأول ـ المرفق الأول / ج، الالتزام (٥/ ن)، ص٢٢.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية/ كوبنهاجن ١٩٩٥م: المرفق الثاني ـ الفصل الثالث / باء، الفقرة (٥٣/ ج)، ص٧٥.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية/ كوبنهاجن ١٩٩٥م: المرفق الثاني ـ الفصل الثالث / باء، الفقرة (٥٣/ و)، ص٧٦.

ج ـ تحسين فرص وصول المرأة إلى التقنيات التي تيسر عملها المهني والمنزلي، وتشجع الإعالة الذاتية، وتولد الدخل، وتحول الأدوار المسندة حسب نوع الجنس ضمن العملية الإنتاجية، وتمكنها من الخروج من دائرة الأعمال النمطية الجامدة والمنخفضة الأجر.

د ـ تغيير السياسات والمواقف التي تدعم تقسيم العمل على أساس نوع الجنس، وتقديم الدعم المؤسسي من قبيل الحماية الاجتماعية للأمومة وإجازة الوالدية، والتقنيات التي تيسر المشاركة وتخفف عبء الأعمال المنزلية، وترتيبات العمل المرنة ـ بما في ذلك عمل الوالدين التطوعي غير المتفرغ ـ، وتقاسم الأعمال، فضلاً عن إتاحة فرص الوصول إلى خدمات جيدة وميسورة في مجال رعاية الأطفال، بما يتيح للآباء العاملين التوفيق بين أعمالهم ومسؤولياتهم الأسرية.

هـ ـ تشجيع الرجل على الاضطلاع بدور نشط في جميع مجالات المسؤوليات الأسرية والمنزلية ـ بما في ذلك المشاركة في تربية الأطفال والأعمال المنزلية»[1].

ويمكن تلخيص هذه الإجراءات المتعلقة بعمل المرأة بما يلي:

١ ـ العمل على إيجاد فرص كاملة متكافئة للمرأة في مجال العمل ـ حتى في فترات الانتكاس الاقتصادي ـ، وأن هذا الإجراء قد يتطلب من المرأة والرجل الجمع بين العمل المأجور والمسؤوليات المنزلية، والعناية بالأطفال ـ؛ حتى تتمكن النساء من الاندماج في تنمية بلدانهن، وتحقيق الاعتماد على الذات وطنياً.

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية/ كوبنهاجن ١٩٩٥م: المرفق الثاني ـ الفصل الثالث / جيم، الفقرة (٥٦)، ص٧٨.

٢ ـ تشجيع زيادة المشاركة من جانب الرجل في المسؤوليات المنزلية ورعاية الأطفال، وتنفيذ برامج تساعد على ذلك، كمرونة مواعيد العمل، وإجازات الأبوة؛ من أجل تيسير قيام المرأة بالعمل نظير أجر.

٣ ـ الدعوة إلى زيادة ما تحصل عليه المرأة العاملة من الترفيه والثقافة؛ من أجل تخفيف عبء العمل المزدوج الذي تقوم به ـ خاصة فيما يتعلق بالمهام التقليدية التي تضطلع بها في المنزل.

٤ ـ زيادة عدد النساء في مستوى اتخاذ القرار، في كل من منظمات العمال الوطنية والدولية والهيئات الاستشارية.

٥ ـ مقاومة العوامل التي تنزع إلى عدم إلحاق الفتيات والنساء بالمدارس ومراكز التدريب.

٦ ـ الاعتراف بما للمرأة من إسهام مهم في التنمية الاقتصادية، والقيام ـ في الوقت نفسه ـ بإجراء التغييرات الملائمة لتلافي بطالة المرأة.

٧ ـ الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل مشاركتها مع الرجل في جميع ميادين العمل، وجميع الوظائف، وحصولها على الأجر المتساوي عن العمل المتساوي.

٨ ـ تشجيع الحكومات للمشاركة الكاملة للمرأة في المهن التي كانت تعتبر وقفاً على الرجال، وتغيير السياسات والمواقف التي تدعم تقسيم العمل على أساس نوع الجنس.

٩ ـ تجنب الاتجاه نحو أن يكون العمل بدوام جزئي، والعمل المؤقت، والعمل الموسمي، ذا طابع أنثوي.

١٠ ـ سن وإنفاذ قوانين لمنع المضايقات والتحرش الجنسي في العمل، أو الاستغلال الجنسي في أعمال معينة، مثل خدمة المنازل.

١١ ـ ينبغي للتدابير المتخذة للتخفيف من البطالة بين الشباب، ألا يكون لها تأثير سلبي على عمالة النساء.

١٢ ـ تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وتخفيف العبء الثقيل الذي تقوم به في المنزل وخارجه، عن طريق إنشاء مزيد من دور الحضانة ورياض الأطفال، وتوفير تقنيات متقدمة تخدم المرأة.

١٣ ـ إن النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، لا يمكن تحقيقهما إلا بتحسين المركز الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والقانوني، والثقافي للمرأة.

١٤ ـ الاعتراف بعمل المرأة وبجميع مساهماتها في الاقتصاد الوطني، وإبراز ذلك العمل وتلك المساهمات إبرازاً كاملاً.

١٥ ـ دراسة العلاقة بين عمل المرأة بدون أجر، ونسبة الفقر بين النساء وتعرضهن له.

١٦ ـ إزالة الممارسات التمييزية التي يقوم بها أرباب العمل على أساس الأدوار والوظائف الإنجابية للمرأة.

١٧ ـ الحفز على تنويع الخيارات الوظيفية أمام النساء والرجال على السواء، وتشجيع النساء على الالتحاق بالوظائف غير التقليدية.

١٨ ـ أن تكفل الحكومات للمرأة حرية الاشتراك في القوى العاملة وعدم تقييدها عن الاشتراك في ذلك أو إكراهها عليه، لأسباب تتعلق بالسياسة الديموغرافية أو التقاليد الثقافية.

المطلب الثاني: نقد إجراءات عمل المرأة.

* أسباب خروج المرأة الأوربية للعمل :

أسباب خروج المرأة الغربية للعمل في العصر الحاضر ـ بعد أن تزعزعت عندهم مفاهيم الأسرة والحياة الاجتماعية والأخلاقية ـ ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ ـ أن الأب في الغرب غير مكلف بالإنفاق على ابنته إذا بلغت الثامنة عشرة من عمرها ؛ لذا فهو يجبرها على أن تجد لها عملاً إذا بلغت ذلك السن ، وكثيراً ما يكلفها دفع أجرة الغرفة التي تسكنها في بيت أبيها .

٢ ـ أن الناس هناك يحيون لشهواتهم ، فهم يريدون المرأة في كل مكان ، فأخرجوها من بيتها لتكون معهم ولهم ، ويدل على ذلك تسخيرهم لها لشهواتهم الدنيئة من خلال الأفلام الداعرة ، والصور العارية ، والإعلانات . .إلخ .

٣ ـ أن البخل والأنانية شديدان عندهم ، فهم لا يقبلون أن ينفقوا على من لا يعمل ، إلا إذا كانت أعمالاً بسيطة ـ في زعمهم ـ ، فهم لا يرون تربية الأولاد أمراً مهماً ، ومهمة شاقة ؛ لأنهم لا يبالون بدين ولا تربية ولا أخلاق .

٤ ـ أن المرأة عندهم هي التي تهيئ بيت الزوجية ، فلا بد لها أن تعمل وتجمع المال حتى تقدمه مهراً ـ أو ما يسمى عندهم دوطة ـ لمن يريد الزواج بها . وكلما كان مالها أكثر كانت رغبة الرجال فيها أكثر .

٥ ـ البحث عن الحرية المزعومة ، فالمرأة إذا خرجت من بيتها فعملت واستقلت اقتصادياً فإنها تشعر أنها حرة ، وبالتالي فإنها تخادن من تشاء ، وتصادق من تشاء ، وتذهب حيث تشاء ، بل وتنام حيث تشاء[1] .

---

(١) انظر : المرأة المسلمة/ وهبي سليمان غاوجي ، ص١٨٠ ، بتصرف يسير .

وقد استمرت هذه الحياة الفاسدة التي عاشتها المرأة في الغرب، واستمرأ الرجال ذلك منهن.

هذه لمحة عما يتعلق بواقع خروج المرأة الغربية وظروفها، وأسباب ذلك الخروج.

أما فيما يتعلق بالإجراءات السابقة، المتعلقة بعمل المرأة - التي دعت إليها هذه المؤتمرات الدولية -، فيمكن الإشارة إلى الملحوظات الآتية:

١ - أن هذه الإجراءات لم تدْعُ إلى مشاركة المرأة في الأعمال التي تناسب طبيعة المرأة الجسدية والنفسية والعاطفية، كالعمل في القطاع الاجتماعي والصحي وما شابه ذلك، بل دعت إلى مشاركتها في كل مجالات العمل التقنية والمهنية، التي لا تتفق - في أغلب الأحيان - مع طبيعتها الأنثوية، ووجهت الرجل - عكس ذلك - إلى العمل في القطاع الاجتماعي!!.

٢ - أن هذه الإجراءات تبين أن المرأة الغربية العاملة تواجه معضلة كبيرة، ألا وهي مشكلة نصيب أجرها من العمل، حيث يقل كثيراً عن نصيب أجر الرجل، مع تساوي العمل.

وبيان ذلك أن دعوى المساواة بين المرأة والرجل نودي بها كثيراً في الغرب، ثم لما حصلت المرأة على مساواتها بالرجل في كثير من الأمور، طالبها الرجل بالعمل والعمل الشاق لتشاطره مصاريف الأسرة - من باب المساواة، ولو كان ذلك على حساب تربية أولادهم، وحرمانهم حقهم في الحنان، والأمن النفسي، والاستقرار -، ولم يقف الأمر عند استغلال زوجها لها والاستفادة من دخلها فحسب، بل تعرضت كذلك لاستغلال رب العمل، فقد أعطاها أجراً أقل مما يتقاضاه الرجل، حتى ولو قامت بعمل الرجل كاملاً.

« نشرت مجلة (بيتش): إن واقع المرأة الأمريكية هو الأجر المنخفض،

وظروف العمل الصعبة، والتحيز المهني، وقلة مؤسسات تربية الأطفال. وفي إيطاليا تحصل المرأة على أجر يقل عن أجر الرجل بنسبة ٣٠٪، وفي فرنسا يصل الفرق إلى ٣٣٪، وفي اليابان يصل إلى ٤٠٪»[١].

٣ ـ كما أن هذه الإجراءات تبين أن المرأة العاملة تواجهها معضلة أكبر من سابقتها، ألا وهي معضلة المضايقات والتحرشات الجنسية التي تواجهها المرأة في أماكن عملها المختلطة مع الرجال.

وهذه المضايقات والاعتداءات الجنسية على المرأة العاملة في أماكن العمل المختلطة ليست أمراً جديداً وطارئاً، بل إنه بدأ منذ ظهور الرأسمالية، ومنذ التحاق المرأة بالعمل[٢].

ولقد ساهم ابتزاز المرأة جنسياً أثناء العمل في قتل أعداد لا تقدر من النساء العاملات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ وذلك عن طريق انتشار الزهري والأمراض التناسلية؛ وعن طريق طرد المرأة إلى قارعة الطريق إذا رفضت الاستجابة لرغبات رئيسها في العمل، وذلك يعرضها لأمراض سوء التغذية والأمراض المعدية[٣].

ونتيجة لهذه المضايقات الجنسية في العمل فإن آلاف العاملات تحولن إلى مومسات؛ مما جعل هذه الفترة في حياة الأمة الأمريكية ـ أي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ـ تشهد أضخم عدد من المومسات في التاريخ، وقد أثار هذا الأمر الرأي العام والصحافة آنذاك، إلا أن الصحافة سكتت عن آلاف النساء الضحايا اللائي كان يقتلهن الزهري والأمراض التناسلية في كل عام.

---

(١) إلى غير المحجبة/ محمد سعيد مبيض، ص٨٨.
(٢) كما تقول ذلك (لين فارلي) في كتابها [الابتزاز الجنسي]، نقلاً عن كتاب: عمل المرأة في الميزان/ محمد البار، ص١٦٨.
(٣) المرجع السابق، ص١٦٩.

ومما يؤكد الوضع المأساوي الذي تعيشه المرأة العاملة، ما قالته المسؤولة عن اتحاد النقابات العمالية للنساء[١]: «لا يوجد مصنع واحد اليوم لا تحدث فيه حوادث الاعتداء الجنسي بشكل من الأشكال». ثم تحاول هذه المسؤولة أن تصف علاج هذه المشكلة، فتقول: «وفي رأيي أن ذلك يمكن القضاء عليه أو على الأقل التخفيف منه، بتثقيف الفتيات العاملات، بدلاً من مهاجمة الشركات!!». وتختلف معها كل من صديقتها [٢]، ومؤلفة كتاب [الابتزاز الجنسي][٣] في وصفها للعلاج؛ حيث ذكرتا أن الفتيات المثقفات أنفسهن يعانين من أنواع مختلفة من الاعتداءات الجنسية المتكررة، ولم تكن الثقافة رادعاً لمثل هذا السلوك العدواني من الرجل[٤].

ومما يدلل على خطورة هذه الاعتداءات الجنسية على النساء العاملات، ما فعلته إحدى النساء الأمريكيات؛ حيث نذرت حياتها لمحاربة هذا الاستغلال الجنسي للمرأة في مجال العمل، فجابت الولايات المتحدة الأمريكية من أقصاها إلى أقصاها، داعية ومحاضرة لتحرير المرأة من نير ابتزاز الرجال واستغلالها جنسياً؛ لعلمهم بحاجتها إلى العمل؛ حيث دعت إلى التحرر من رق الجنس في العمل.

وقدمت نظريتها المعروفة باسم «التحرر الجنسي»، والمقصود بذلك أن تكون المرأة حرة في صيانة عرضها، وألا توجه إليها أي ضغوط، نظراً لفقرها وعوزها وحاجتها إلى العمل.

---

(١) واسمها: روز شنيدرمان.

(٢) واسمها: بولين نيومان.

(٣) واسمها: لين فارلي.

(٤) انظر: عمل المرأة في الميزان، محمد البار، ص ١٧٦، ١٧٥، ولا شك أن علاج هذه الاعتداءات الجنسية يكمن في فصل عمل المرأة عن عمل الرجل، بحيث لا يكون هناك اختلاط، لأن اختلاط الرجل بالمرأة يؤدي إلى مثل هذه المفاسد.

ونتيجة لهذه الحملة التي قامت بها اعتقلتها السلطات وأودعتها السجن، ولكن ذلك لم يفت في عضدها، واستمرت في دعوتها، وكتبت في رسالة لها بعنوان «التجارة في النساء» ـ أي التجارة في أعراضهن ـ : « لا يوجد مكان اليوم تعامل فيه المرأة العاملة على أساس عملها، بل أساس الجنس، ولهذا فإنها لكي تحتفظ بحقها في البقاء والعيش، وبحقها في الاحتفاظ بعملها ومصدر دخلها، فإن عليها أن تقدم مقابل ذلك جسمها وفرجها» (١).

وتقول صاحبة كتاب [الابتزاز الجنسي]: «إن الوضع لا يزال كما تركته (إيما جولدمان) (٢)، وإن هناك أعداداً لا يمكن إحصاؤها من النساء اللائي اضطررن لبيع أجسادهن في مقابل الاحتفاظ بالعمل، وإن ذلك القسر والإجبار على الزنى قد أدى إلى تعاسة وشقاء لا يمكن تصوره لأولئك النسوة وأهليهن، ليس ذلك فحسب، ولكن أعداداً كبيرة منهن قد أصبن بالأمراض الجنسية الخطيرة، مثل: الزهري، والسيلان، والقرحة. .إلخ، وماتت الكثيرات منهن نتيجة لهذه الأمراض، كما ماتت الكثيرات نتيجة للقهر والإذلال وحياة التعاسة والشقاء والفقر، في حالتي الرفض والاستجابة لرغبات الرجال، في المصانع والمتاجر والمكاتب»(٣).

كما تقول: « إن الاعتداءات الجنسية بأشكالها المختلفة منتشرة انتشاراً ذريعاً في الولايات المتحدة وأوربا، وهي القاعدة وليست الاستثناء بالنسبة للمرأة العاملة في أي نوع من الأعمال تمارسه مع الرجال».

وتقول في موضع آخر من كتابها: « وتقول إحصاءات عام (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م): إن ١٢٪ من الأسر الأمريكية لا عائل لها؛ نتيجة لوفاة العائل، أو

(١) انظر: عمل المرأة، محمد البار، ص ١٧٦، بتصرف واختصار.
(٢) صاحبة نظرية (التحرر الجنسي).
(٣) عمل المرأة/ محمد البار، ص١٧٧.

نتيجة للطلاق، أو نتيجة للافتراق؛ وتبقى المرأة لذلك هي العائل الوحيد للأسرة، وإذا علمنا أن إحصاءات عام (١٣٩٣و١٣٩٤هـ - ١٩٧٣و١٩٧٤م) تقول: إن ربع مليون امرأة من هؤلاء المسؤولات عن أسرهن كن عاطلات عن العمل، لأدركنا فداحة الوضع بالنسبة لربع مليون أسرة أمريكية بدون عائل، وبدون عمل للمرأة العاملة والعائل الوحيد لتلك الأسر.

والسبب الرئيس في بطالة هؤلاء العاملات: الاعتداءات والمضايقات الجنسية في مجال أعمالهن»[١].

وقد ذكرت دراسة قامت بها (منظمة العمل الدولية) أن المضايقات والتحرشات الجنسية تنتشر في أماكن العمل في الدول الصناعية. ويبين التقرير الذي أصدرته المنظمة، أن ما توصلت إليه في ثلاث وعشرين دولة صناعية فوق الكرة الأرضية، يؤكد أن التحرشات الجنسية مشكلة منتشرة، وتؤثر على نسبة كبيرة من النساء العاملات، وذلك طبقاً لما ذكره المدير العام للمنظمة في جنيف[٢].

بل إن المضايقات والاعتداءات الجنسية للنساء في أماكن العمل مبيتة سابقاً - أي قبل تعيينهن -؛ فالجاذبية الجنسية في المرأة هي أحد الشروط الهامة للحصول على الوظيفة، - كما هو الأمر في أمريكا، حيث أجريت دراسة على ألفي مؤسسة ومصنع هناك -، وخاصة العاملات على الهاتف، والاستقبال، وأمينات السر، وغيرها من الوظائف.

---

(١) المرجع السابق: ص١٧٨.

(٢) انظر صحيفة الرياض العدد (٨٩٢٩) بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٤١٣هـ الموافق ٤/ ١٢/ ١٩٩٢م، وتكنولوجيا المعلومات والمرأة العربية في التسعينات/ غسان عبدالله ص٢ - بحث ألقي في المؤتمر الإقليمي (التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينات)، القاهرة، ومجلة (النفس المطمئنة) العدد (٥١) - يوليو ١٩٩٧م ص٧.

وحتىٰ في وظائف الحكومة الفيدرالية فإن هذه الشروط تبقىٰ ثابتة وغير معلنة.

وأخطر من ذلك الهيئات التي تحارب التفرقة علىٰ أساس الذكورة والأنوثة، فإنها هي ذاتها تقوم بابتزاز المرأة العاملة جنسياً[١].

ويكفي في بيان الآثار السلبية للعمل المختلط ما يلي ـ وذلك على سبيل المثال فقط ـ :

أ ـ نشرت مجلة الطب النفسي الأمريكية عن الاعتداء الجنسي خلال العمل أن ٤٢٪ من النساء العاملات يتعرضن له، وأن أقل من ٧٪ فقط من الحوادث يرفع إلىٰ الجهات المسؤولة، وأن ٩٠٪ من المعتدىٰ عليهن يتأثرن نفسياً، و١٢٪ منهن يذهبن لطلب المعونة الطبية النفسية[٢].

ب ـ أكدت دراسة أجريت في النمسا عام (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م): أن ٣٠,٥٪ من النساء أبلغن عن تعرضهن لتحرشات خطيرة غير أخلاقية.

كما بينت دراسة أجريت في ألمانيا عام (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م): أن ٦٪ من النساء استقلن من العمل لمرة واحدة ـ علىٰ الأقل ـ نتيجة لذلك.

أما في الدانمارك فقد ذُكر أن نسبة ١١٪ من السيدات اللائي تم سؤالهن في عام (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، أنهن واجهن مضايقات غير أخلاقية في مكان العمل، ٨٪ منهن ذكرن أنهن فقدن عملهن نتيجة لذلك.

كما أظهرت دراسات حديثة أن ٢١٪ من الفرنسيات، و٥٨٪ من النساء الهولنديات، و٧٤٪ من البريطانيات، تعرضن لتحرشات غير أخلاقية في أماكن

---

(١) عمل المرأة/ محمد البار، ص١٨٧.

(٢) انظر: مجلة الطب النفسي الأمريكية (يناير ١٩٩٤م ـ رجب ١٤١٤هـ)، نقلاً عن كتاب أساليب العلمانيين في تغريب المرأة المسلمة/ بشر البشر، ص٧٩.

العمل، وأن ٢٧٪ من النساء الأسبانيات واجهن معاكسات لفظية جارحة، واحتكاكات غير مرغوبة.

وأخيراً في النرويج ذكر ٤١٪ من النساء ـ في اقتراع أجري عام (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) ـ، أنهن تعرضن لملامسات غير مرغوب فيها لمرات عديدة، وقالت ٣٨٪ من النساء أنهن تعرضن لضغوط من أجل ممارسة أفعال غير أخلاقية[١].

ج ـ أفاد تقرير أن مشكلة المضايقات التي تتعرض لها النساء من رؤسائهن في العمل ـ بسبب مقاومتهن لرغباتهم الجنسية ـ، أصبحت من أهم المشكلات التي تثير الجدل في الولايات المتحدة ـ حسبما يبدو من كلام الخطباء في أحد المؤتمرات التي عقدت في نيويورك عن حقوق الإنسان في الشركات ـ.

وحسب الإحصاءات التي قامت بها بعض المؤسسات النسائية، فإن نصف النساء العاملات في الولايات المتحدة ـ البالغ عددهن ٤٠ مليون امرأة ـ يتعرضن لمثل هذه المضايقات الناجمة عن الجنس من رؤسائهن ـ عدا ما يتعرضن له من قبل زملائهن!! ـ، ولو لمرة واحدة في حياتهن المهنية، وتمتنع الكثيرات منهن عن الشكوىٰ والتظلم من هذه المضايقات؛ خشية أن يفقدن عملهن[٢].

د ـ في «بون» أفاد استطلاع للرأي نشر في مجلة «بيلد إم سونتاغ» الأسبوعية أن ٦٠٪ من الألمانيات هن ضحايا المعاكسات والتحرش الجنسي في أماكن عملهن. وأوضح الاستطلاع الذي أجراه معهد «فورسا» علىٰ عينة من نحو (١٠٠٠) ألمانية تتفاوت أعمارهن بين ١٨ ـ ٦٠ عاماً أن شكل التحرش الأكثر شيوعاً هو التعليق البذيء (٧٧٪) من الحالات، يليه ملامسة النساء (٥٠٪)، وأخيراً المزاح الذي يخل بالحياء.

---

(١) انظر صحيفة الرياض العدد (٨٩٢٩) بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٤١٣هـ الموافق ٤/ ١٢/ ١٩٩٢م.
(٢) انظر: من أجل تحرير حقيقي للمرأة/ محمد رشيد العويد، ص١٦٦.

وفي استطلاع آخر للرأي جرىٰ في وزارة الشؤون النسائية أوضح أن ٧٢٪ من الألمانيات هن ضحايا التحرش والمعاكسات في أماكن عملهن[١].

بل إن الأمر المثير للعجب أن هذه المضايقات والاعتداءات الجنسية، لم تسلم منها حتىٰ موظفات هيئة الأمم المتحدة ـ التي تتبنىٰ مؤتمرات المرأة ـ، فقد قدم استفتاء إلىٰ السكرتيرات في الأمم المتحدة حول الابتزاز الجنسي لهن أثناء العمل، وقد تم استجواب (٨٧٥) منهن، وأفادت ٥٠٪ منهن بأنهن قد وقعن تحت تأثير هذه المضايقات والاعتداءات الجنسية شخصياً ـ وذلك قبل مصادرة الاستفتاء من قبل المسؤولين في الأمم المتحدة ـ![٢].

كما أن الغرب بعد أن عاش النتيجة الطبعية لوجود نساء مع رجال في مكان واحد لمدة طويلة ـ ألا وهي الميل الغريزي والفطري غير المنضبط من الرجل تجاه المرأة ـ، بدأ بالمناداة بالفصل بين الجنسين في أماكن العمل، حلاً لهذه المشكلة.

فبعد أن تفجرت فضيحة في الولايات المتحدة الأمريكية، حينما ادعت مسؤولة أمريكية أن رئيسها في العمل ـ وهو أحد كبار قضاة المحكمة الدستورية العليا في أمريكا ـ يتحرش بها ويعرض عليها عروضاً جنسية، عند ذلك دعت بعض الصحف الأمريكية إلىٰ الفصل بين الجنسين في أماكن العمل والدراسة، ودعت ـ أيضاً ـ إلىٰ أن تقلل المرأة من استخدام الزينة والملابس الكاشفة[٣].

٤ ـ إن المرأة في الغرب هي التي تعول نفسها ـ وهذا بخلاف ما عليه المرأة في الإسلام، وهذا ما يدفعها للعمل، وإلا ستواجه مشاكل كثيرة في حياتها.

---

(١) نقلاً عن: صحيفة (الرياض)، العدد (٨٥٣٠) بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٤١٢هـ الموافق ١/ ١١/ ١٩٩١م.

(٢) انظر: عمل المرأة/ محمد البار، ص١٨٩.

(٣) نقلاً عن: صحيفة (المسلمون)، العدد (٤٥٨) بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤١٤هـ الموافق ١٢/ ١١/ ١٩٩٣م.

٥ ـ إن هذه الإجراءات تؤكد ـ في أكثر من مؤتمر ـ أن قيمة المرأة عند الغرب تتمثل في عملها خارج المنزل، وأما عملها داخل المنزل لتربية أبنائها ورعاية شؤون زوجها وبيتها فلا قيمة له ولا وزن!!.

٦ ـ وتبعاً لذلك، فإن عمل المرأة داخل منزلها، يعتبر ـ في نظر القائمين على هذه المؤتمرات ـ لا اعتبار له، بل هو من أسباب فقر المرأة!!. فعملها المعتبر هو ما كان خارج المنزل، وما سوى ذلك فهو بطالة!!.

والرد على هذا التصور الخطأ يتبين من خلال ما يلي:

أ ـ إن ما تقوم به المرأة من عمل داخل بيتها يعد من العمل المعتبر عند الاقتصاديين.

وبتأمل عمل المرأة المنزلي نجده يدخل ضمن مفهوم العمل بمعناه اللغوي والاقتصادي، بل إن الاقتصاديين يعتبرون العمل المنزلي عملاً منتجاً، فهذا أحدهم يقول[1]: «إن إهمال تقدير خدمات وأعمال ربات المنازل عند حساب الناتج القومي يؤدي إلى كثير من المغالطات».

كما أفرد الاقتصاديان (رونالد إيرنبرج و روبرت سميث) في كتابهما [اقتصاديات العمل] فصلاً كاملاً حول الإنتاج المنزلي والأسرة وعرض العمل، تحدثا فيه بإسهاب عن توزيع الوقت المحتاج بين العمل في المنزل وخارجه، ومن يقوم بالعمل في المنزل، ونحو ذلك[2].

وقد كان هناك تقرير صدر في الولايات المتحدة عن لجنة مكونة من دائرة الصحة والتربية والرعاية الاجتماعية، لدراسة شؤون العاملين في ميادين العمل ـ

---

(١) وهو الدكتور عبدالرحمن يسري أحمد في كتابه: التحليل الاقتصادي ص٢٨، نقلاً عن كتاب: عمل المرأة/ سالم عبدالعزيز السالم، ص٥٢.

(٢) المرجع السابق ص ٥٢، وانظر: الطاقات النسائية العربية، زهير حطب و عبس مكي، ص١٣٦.

ومن ذلك عمل المرأة الأمريكية وانعكاساته على أسرتها وأطفالها ـ ، ومما جاء في هذا التقرير المهم ما يلي :

«حين ننظر في عمل المرأة في بيتها ، نجد أنه من السخافة أن يقتصر تعريف العمل على الذي يتقاضى صاحبه عنه أجراً ، فالمرأة لا تعتبر عاملة طبقاً للتعريف المشار إليه ، ولكن عملها في تربية الآخرين يعتبر عملاً ، وإن أجورهن تسهم في زيادة الدخل القومي بآلاف الدولارات» .

وجاء في هذا التقرير : « والحقيقة الواضحة أن رعاية الأطفال يعتبر عملاً بكل ما يفيده مفهوم العمل ؛ لأن هذه الرعاية مهمة صعبة وذات أثر خطير على المجتمع الكبير ، أكثر من أي عمل آخر تدفع له الأجور .

إن المشكلة ليست في قبول الناس ـ في مجتمعنا الأمريكي ـ بهذه الحقيقة أو عدم قبولهم ، وإنما المشكلة هي في معتقداتنا وثقافتنا الخاصة . فنحن كمجتمع لم ندرك بعد هذه الحقيقة عن قيمنا وتقديراتنا عن النافع وغير النافع ، وسوف يتحقق هذا الإدراك حين نبدأ النظر إلى اللاتي يكرسن أنفسهن للأمومة ورعاية البيت باعتبارهن عاملات منتجات ، وندفع لهن أجوراً ورواتب ، مقابل هذه الرعاية ، وحين نعتبر عملهن في البيت إسهاماً جليلاً في زيادة الدخل القومي» .

كما جاء في هذا التقرير : «والمشكلة هنا إذا اعتُبِرت الأم عاملة ، وتؤدي عملاً جليلاً ، فمن يا ترى صاحب العمل المكلف بأن يدفع لها أجراً؟ .

ربما قد يكون الجواب : إن الزوج هو المكلف بالدفع ؛ لأن عمل زوجته في البيت يسهم في راحته ، وزيادة إنتاجه خارج البيت ، وإذا لم يكن لربة البيت زوج ، فكانت أماً لأيتام ـ مثلاً ـ فمن الذي يدفع لها ، لقاء رعايتها أطفالها وبيتها؟ . الجواب : طالما أن عملهن يفيد المجتمع عامة ؛ فمن الواجب أن يُدفع لهن من دخل الأمة»[1] .

---

(١) انظر الأمومة ومكانتها في الإسلام/ مها الأبرش ج٢ ص٩٣٤ـ٩٣٦ .

ب ـ تناقض هذه المقولة ـ أي أن عمل المرأة ليس له اعتبار ولا قيمة ـ مع المقولة الأخرىٰ لهذه المؤتمرات، التي تنادي بحساب عمل المرأة في المنزل بحسابات مادية، واعتبار ذلك عند حساب الدخل القومي للدولة.

وقد أكدت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة القيمة الاقتصادية لعمل المرأة في البيت، ومن ذلك تقرير صدر عن الأمم المتحدة عام (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، جاء فيه: «لو أن نساء العالم تلقين أجوراً نظير القيام بالأعمال المنزلية، لبلغ ذلك نصف الدخل القومي لكل بلد، ولو قامت الزوجات بالإضراب عن القيام بأعمال المنزل لعمت الفوضىٰ العالم، سيسير الأطفال في الشوارع، ويرقد الرضع في أَسِرّتهم جياعاً تحت وطأة البرد القارس، وستتراكم جبال من الملابس القذرة دون غسيل، ولن يكون هناك طعام للأكل، ولا ماء للشرب.

ولو حدث هذا الإضراب، فسيقدر العالم أجمع القيمة الهائلة لعمل المرأة في البيت.

إن عمل المرأة المنزلي غير منظور لدىٰ الكثيرين، وإن المرأة لا تتلقىٰ أجراً نظير القيام بهذا العمل، وإن هذا العمل حيوي، وعلىٰ جانب عظيم من الأهمية، غير أن هذه الساعات الطويلة من عناء المرأة في المنزل لا يدركه الكثيرون؛ لأنه بدون أجر.

إن المرأة لو تقاضت أجراً لقاء القيام بأعمالها المنزلية، لكان أجرها أكثر من ١٤٥٠٠ دولاراً في السنة، وإن النساء الآن في المجتمعات الصناعية يساهمن بأكثر من ٢٥٪ إلىٰ ٤٠٪ من منتجات الدخل القومي، بأعمالهن المنزلية»[١].

بل إن عمل الأمهات في البيوت لا يقدر بثمن، وقد قامت مؤسسة مالية في الولايات المتحدة[٢] بدراسة عمل الأم في المنزل (كالتربية، والطبخ، والإدارة

(١) انظر: رسالة إلىٰ حواء (الرسالة الثالثة)، محمد رشيد العويد، ص٧٣.
(٢) اسم هذه المؤسسة [خدمات إدلمان المالية]، وتقع في مدينة فيرفاكس بولاية فرجينيا.

المالية، والعلاج النفسي للأسرة. إلخ)، ومحاولة تقديره بحسابات مادية على الورق، فوجدت أن الأم تستحق أجراً سنوياً يصل إلى ٥٠٨آلاف دولار - محسوباً على أساس الأجور السائدة في الولايات المتحدة -، وقال المحلل المالي[١] لهذه المؤسسة: «حيث إن الأم تعمل ٢٤ ساعة مستمرة يومياً، توصلنا إلى أنها تستحق أجر وقت دائم سنوي، يساوي أجر ١٧وظيفة مهمة».

وقد علقت المنظمة القومية للمرأة في الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الأمر فقالت: «إن هذا التقدير لعمل الأمهات أمر جيد».

إلا أن محررة [٢] في مجلة «عمل المرأة» الأمريكية، وصفت مبلغ نصف مليون دولار بأنه منخفض جداً، مشيرة إلى أن كثيراً من الأمهات يؤدين - عملياً - أعمالاً أكثر من تلك التي أشارت إليها هذه الدراسة.

وأضافت هذه المحررة قائلة: « أعتقد أن الأمهات لم يجدن بعد التقدير الكافي، وأحد أسباب ذلك أن الأمهات يتطوعن بمهام قد لا ينتظرها أحد منهن»[٣].

ج - إن دعامة الأسرة هي المرأة، وهذه الدعامة تتمثل في وظيفة المرأة الأساسية، ألا وهي العناية بالأسرة، ويكون ذلك برعاية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الصالحة، دينياً، ونفسياً، واجتماعياً، وخلقياً؛ حتى ينشؤوا أسوياء، ويكونوا أعضاء صالحين في مجتمعاتهم، ولا يمكن أن يقوم بهذا الدور إلا الأم؛ لأن الله تعالى جعل فيها من العاطفة والأمومة ما يجعلها قادرة على أداء هذا الدور على أكمل وجه.

---

(١) اسمه (ريك إديلمان).

(٢) واسمها (جودسين كولبريث).

(٣) نقلاً عن صحيفة (الاقتصادية)، العدد (٢٠٥٦)، الصادرة بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٤٢٠هـ-الموافق ١٠/ ٥/ ١٩٩٩م.

وهنا يمكن أن نطرح بعض الأسئلة لمن يعتبر عمل المرأة في منزلها لا اعتبار له، وأنه من أسباب الفقر، فنقول: إذا أدركنا أهمية دور المرأة في رعاية شؤون بيتها، فهل خروج المرأة لتعمل خارج المنزل يؤثر على عملها النسوي الأصيل؟ ثم ماذا يحدث لو انصرف كل النساء إلى أعمال الرجال؟ هل يتحتم على الرجال عند ذلك أن يقوموا بأعمال النساء؟ وإذا قبلوا ذلك فهل يصلحون له؟ وهل يتقنونه؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة نقول:

« من الواضح أن عمل الأنثى الأول الذي لا يصلح له غيرها هو النسل، وحفظ النوع؛ لأن تركيب الذكران العضوي لا يسمح لهم بحمل الجنين ولا بإرضاعه، ومن الثابت أن إرهاق المرأة بالعمل يترك أثراً في مزاجها وفي أعصابها، ومن الثابت أيضاً أن ذلك الأثر ينتقل إلى جنينها في حالة الحمل، كما ينتقل إلى طفلها في حالة الرضاعة. . ثم إن المرأة بحاجة إلى أن توفر لها الفرصة الكاملة لملازمة طفلها ملازمة كاملة تسمح بأن يصنع على عينها جسماً وعقلاً وخلقاً؛ لكي تغرس فيه العادات الفاضلة، وتجنبه ما قد يعرض له أو يطرأ عليه من عادات قبيحة.

كما أن اعتماد المرأة العاملة على الخدم وعلى دور الحضانة في رعاية وليدها لا يؤدي إلى اكتمال تنشئته؛ لأن الإخلاص له والحرص على ابتغاء الكمال من كل وجه لا يتوافر في أحد توافره في الأم، فإن من وراء إخلاصها وحرصها غريزة الأمومة.

وهذا الجيل الغربي من التائهين الضائعين. . المحطمي الأعصاب. . المبلبلي الأفكار. . القلقي النفوس، وهذه النسبة الآخذة في الارتفاع - حسب إحصاء الغربيين أنفسهم - للانحراف والشذوذ بكل ضروبه وألوانه، وكل هذه الظواهر والآثار، هي من آثار التجربة التي خاضها الغرب في المرأة؛ لأن هؤلاء جميعاً هم

أبناء العاملات والموظفات، الذين عانوا من إرهاق أمهاتهم وهم في بطونهن، ثم تعرضوا لإهمالهن بعد أن وضعنهم. وماذا يبتغي الناس من تجربة فاشلة كهذه؟ ألا يتدبرون؟ »[١].

وهذا الإنجليزي (سامويل سمايلس)، وهو من أركان النهضة الإنجليزية يقول: « إن النظام الذي يقضي بتشغيل المرأة في المعامل، مهما نشأ عنه من الثروة فإن نتيجته هادمة لبناء الحياة المنزلية؛ لأنه يهاجم هيكل المنزل، ويقوض أركان الأسرة، ويمزق الروابط الاجتماعية، ويسلب الزوجة من زوجها، والأولاد من أقاربهم، وصار لا نتيجة له إلا تسفيل أخلاق المرأة؛ إذ وظيفة المرأة الحقيقية هي القيام بالواجبات المنزلية، مثل ترتيب مسكنها، وتربية أولادها، والاقتصاد في وسائل معيشتها، مع القيام باحتياجاتهم البيتية.

لكن المعامل تسلخها من كل هذه الواجبات، بحيث أصبحت المنازل غير المنازل، وأضحت المواليد تشب على عدم التربية، وتلقى في زوايا الإهمال، وانطفأت المحبة الزوجية، وخرجت المرأة عن كونها الزوجة الظريفة، والمحبة اللطيفة، وصارت زميلته في العمل والمشاق، وصارت معرضة للتأثيرات التي تمحو غالباً التواضع الفكري، والتواد الزوجي، والأخلاق التي عليها مدار حفظ الفضيلة»[٢].

ثم كيف تكون المرأة في بيتها تعيش بطالة، وهي بالكاد تجد الوقت الكافي للقيام بواجباتها في منزلها على الوجه الأكمل، من رعاية زوجها، وتربية أبنائها، والقيام بشؤون البيت وما يتعلق به؟.

د ـ إن وصف هذه الإجراءات لعمل المرأة في البيت بالبطالة، وأنه مما يسبب الفقر، قد يصدق على حال المرأة في الغرب؛ حيث إنها مسؤولة عن الإنفاق على

(١) انظر: حصوننا مهددة من داخلها/ محمد محمد حسين ص٩٠ ـ ٩٤ باختصار وتصرف يسير.
(٢) دائرة المعارف/ فريد وجدي، نقلاً عن: عمل المرأة، سالم السالم ص١٨، ١٩.

نفسها، فليس هناك أحد مكلف بالإنفاق عليها.

وأما حال المرأة في الإسلام فهو بخلاف ذلك، فالمرأة غير مكلفة بالإنفاق على نفسها، وإنما الرجل هو المكلف بالإنفاق على المرأة (زوجاً، أو أباً، أو من يلي أمرها).

هـ - كيف يعتبر عمل المرأة في منزلها بطالة ؟ والمرأة إذا خرجت لتعمل، تستقدم خادمة ومربية - كما هو الحال عند كثير من النساء - لتقوم بأعمال المنزل ورعاية الأطفال، وتعطيهم على ذلك أجراً ؟؟ بالرغم من أنه لا يمكن لأحد أن يقوم بنفس الدور الذي تقوم به المرأة في منزلها.

يقول (جول سيمون): «المرأة التي تشتغل خارج بيتها تؤدي عمل عامل بسيط، ولكنها لا تؤدي عمل امرأة! فما فائدة مزاحمتها للرجل في عمله، وتركها عملها ليس له من يقوم به؟»(١).

و - إن البطالة الحقيقية تتمثل في خروج المرأة للعمل، وبقاء الرجال عاطلين بلا عمل. ففي كل بلد يوجد الآلاف من الشباب الذين لا يجدون عملاً، ومع ذلك فينادى بخروج المرأة للعمل، بحجج واهية (حقوق المرأة - نصف المجتمع المعطل - نصف الأمة المسجون. المشلول. إلخ). فأيهما المطالب بالإنفاق؟ أليس هو الرجل!!.

ثم أين الفقر الذي تعد به هذه المؤتمرات؟ بل أين الجدوى الاقتصادية من عمل المرأة خارج المنزل؟.

إن الكسب الحقيقي من العمل الخارجي للمرأة لا يخلو من مبالغة أو خطأ في الحساب، ومما يدل على ذلك ما قالته السويسرية (بيناو لاديف) بعد تركها للعمل، إذ تقول: «فلو حسبت أجر المربية، والمعلمين الخصوصيين، ونفقاتي

(١) نقلاً عن كتاب: المرأة المسلمة/ وهبي غاوجي، ص٢٣٠.

الخاصة ـ لو أنني واصلت العمل ولم أتفرغ للأسرة ـ ، لوجدتها أكثر مما أتقاضاه في الوظيفة» (١).

كما أثبتت دراسة ميدانية أن المرأة العاملة خارج بيتها تنفق من دخلها ٤٠٪ على المظهر والمواصلات، أما تلك التي تعمل في بيتها فهي توفر من تكلفة الطعام والشراب ما لا يقل عن ٣٠٪، وخلصت الدراسة إلى أن المرأة التي تمكث في البيت توفر ما لا يقل عن ٧٠٪ من الدخل الذي كان بالإمكان أن تحصل عليه، بل يمكنها أن تحقق دخلاً أكثر مما تحققه الموظفة، إذ تستطيع أن تحول بيتها إلى ورشة إنتاجية، بأن تصنع في وقت فراغها ما يحتاج إليه بيتها ومجتمعها(٢).

ثم إن المرأة يمكن أن تعمل في بيتها أعمالاً تدر عليها ربحاً مادياً، دون أن تضطر للعمل خارج المنزل؛ حيث إن العمل خارج المنزل ليس الطريق الوحيد للكسب المادي.

ففي أمريكا ـ مثلاً ـ يوجد ١١,٨ مليون أمريكي يعملون في المنزل دواماً كاملاً، ويحققون من خلال عملهم هذا كامل دخولهم، بينما يحقق ٢٦,٦ مليون أمريكي دخولاً إضافية من أعمال يمارسونها في منازلهم. أي أن أكثر من ٣٨ مليون أمريكي يحققون كسباً مادياً من عملهم في المنزل(٣).

وسأشير إلى بعض التقارير الصادرة من الغرب، التي تؤكد أن عمل المرأة الرئيس هو بقاؤها في بيتها ورعايتها لشؤون زوجها وأولادها.

١ ـ فقد أجرى البريطانيون استطلاعاً مهماً للرأي حول المرأة بين البيت

(١) انظر: كتاب عمل المرأة/ سالم السالم ص٧٢.

(٢) المرجع السابق ص٧٢، وانظر: نظام الأسرة بين المسيحية والإسلام، محمود شعلان ج١ ص٣٦١ وما بعدها، ووظيفة المرأة المسلمة في عالم اليوم/ خولة عبداللطيف العتيقي ص٥٧ وما بعدها.

(٣) هذا ما ذكره (دونا جاكسن) في كتابه: كيف نجعل العالم مكاناً أفضل للمرأة. نقلاً عن المرجع السابق ص ٧٣.

والمجتمع، وجاءت النتائج مثيرة لدهشة عارمة ـ لكل الأوساط عندهم ـ ؛ فقد أجمع ٧٦٪ من الجنسين على أن الأم التي لديها أطفال أعمارهم دون الخامسة، مكانها البيت، وأن الأب هو المكلف وحده بتحصيل الرزق. وأضاف ١٧٪ أن على الأم أن تعمل بعض الوقت فقط للمساعدة في إعالة الأسرة، بشرط ألا يكون في عملها تعارضاً مع تربيتها ورعايتها لأبنائها الذين هم عماد المستقبل.

المفاجأة الأكبر تمثلت في رأي ٨٦٪ ممن استطلع رأيهم من شعب الإنجليز؛ حيث أجمعوا على أن الأفضل للأمة البريطانية ولمستقبلها، أن تلزم الأم بيتها حتى يبلغ أبناؤها المرحلة الثانوية [١].

كما أجرت صحيفة (الجارديان) [٢] البريطانية استفتاء بين ١١٠٠٠ امرأة، ثلثاهن تقل أعمارهن عن ٣٥ سنة، تبين من خلاله أن ٦٨٪ من النساء يفضلن البيت على العمل [٣].

٢ ـ أكدت نتائج الدراسات الاجتماعية لمعهد الأبحاث والإحصاء القومي الأوربي، على تفضيل المرأة الإيطالية للقيام بدور ربة البيت على أي نجاح قد يصادفها في العمل. وأوضحت نتائج الأبحاث التي أجريت في خمس دول أوربية، وهي (إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وأيضاً أسبانيا) بأن الإيطالية أكثر سعادة وتفاؤلاً بخدمتها للأسرة من سعادتها بالتقدم في أي عمل مهني، أو الوصول إلى مكانة وزيرة، أو سفيرة، أو رئيسة بنك، كما يفضلن أن يكن أمهات صالحات، ولسن عاملات ناجحات، وأشارت الدراسات إلى أن المرأة العاملة في إيطاليا تتخذ من العمل وسيلة للرزق فقط، وترفضه في أول مناسبة اجتماع عائلي، أو عندما يتمكن زوجها من الإنفاق على الأسرة.

---

(١) مجلة الدعوة، العدد (١١٥٣)، الصادرة بتاريخ ٣/ ١/ ١٤٠٩هـ.
(٢) في عددها الصادر بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٩١م.
(٣) انظر: المرأة المسلمة في وجه التحديات/ شذى الدركزلي، ص١٠٨.

وأجمع أكثر من ٩٥٪ من السيدات في إيطاليا على إيمانهن العميق بقيمة الأسرة كأساس حقيقي للسعادة والاستقرار، والتأكيد بأن إصرار المرأة على العمل إنما هو محاولة هروب من أزمات أسرية(١).

٣ ـ هناك دعوات لعودة المرأة الأمريكية إلى البيت والأسرة، وهذه الدعوات ليست صادرة عن الرجل فقط، وإنما تصدر ـ وهو الأمر المهم ـ من المرأة الأمريكية نفسها، إذ تفيد الإحصاءات والاستطلاعات أن حوالي ٦٠٪ من النساء الأمريكيات العاملات يتمنين ويرغبن في ترك العمل، والعودة إلى البيت(٢).

كما تشير أرقام عدد العاملات في أمريكا ـ لأول مرة منذ عام (١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م) ـ إلى هبوط قليل، يعزى بصورة أساسية إلى الرغبة في توفير محيط أفضل للعائلة.

ونشرت هذه النتائج في مجلة (أمريكا اليوم)(٣) بعنوان [الكثيرات يخترن البقاء مع الأطفال في البيت](٤).

الأضرار الناتجة عن خروج المرأة للعمل(٥):

من المسلم به أن خروج المرأة من بيتها للعمل قد سبب أضراراً مختلفة على

(١) صحيفة عكاظ، العدد (١٠٨٢٣)، الصادرة بتاريخ (١٢/ ١١/ ١٤١٦هـ ـ ٣١/ ٣/ ١٩٩٦م).
(٢) صحيفة الشرق الأوسط، العدد (٥٩٤٩)، الصادرة بتاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٩٥م.
(٣) العدد الصادر بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٩١م.
(٤) انظر: المرأة المسلمة في وجه التحديات/ شذى الدركزلي، ص١٠٩.
(٥) انظر: الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر، محمد البهي، ص ١١٠، وما بعدها، وحقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، محمد الغزالي، ص ١٣٤، والمرأة المسلمة، وهبي غاوجي، ص ١٨٢ وما بعدها، والأمومة في القرآن الكريم والسنة النبوية، محمد السيد الزعبلاوي، ص ١٧٤، ونظام الأسرة بين المسيحية والإسلام، محمود شعلان، ١/ ٣٧١، وتحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية، محمد لطفي الصباغ، ص ٢٦، ومسؤولية المرأة المسلمة، عبد الله الجار الله، ص ٧٨، وعمل المرأة في المنزل وخارجه، إبراهيم الجوير، ص ٩١ وما بعدها، وإلى غير المحجبات، محمد سعيد مبيض، ص ٥٧، والأمومة ومكانتها في الإسلام، مها الأبرش، ٢/ ٨٣٧ وما بعدها، ومجلة عالم العمل، العدد الثاني (فبراير ١٩٩٣م ـ شعبان ١٤١٣هـ)، صادرة عن منظمة العمل الدولية.

المرأة، والأسرة، والمجتمع، أضراراً اجتماعية، وأخلاقية، واقتصادية، ونفسية، وصحية، ويمكن إيجازها بالنقاط التالية:

١ ـ إهمال الأطفال من العطف والرعاية. إذ لا شك أن عملية التربية تقوم على الحب والصدق والملاحظة طول الزمن، وبدون ذلك لا تتحقق التربية. ومحاضن الرضع والأطفال عند الآخرين، تظهر أنها لا تحقق للأطفال ما يتحقق لهم في بيوتهم؛ لأن المربية في المحضن مهما كانت على علم وتربية فإنها لا تملك قلب الأم.. فلا تصبر، ولا تحرص، ولا تحب كما تفعل الأم.

ومما يؤكد ذلك ما أشارت إليه عالمة غربية[١]، حيث تقول: «من الأمور الجوهرية لصحة الطفل النفسية أن تتفرغ الأم لطفلها الرضيع، وتمنحه معظم وقتها خلال السنتين الأوليين من حياته على الأقل. إن ترك الطفل لساعات طويلة مع الأقارب، أو الجيران، أو في مركز من مراكز الرعاية النهارية، لا يضمن ـ دائماً ـ تمتعه بالرعاية الدافئة الثابتة التي يحتاجها، ليس هناك شك في أن ظروفاً اقتصادية تضطر الأمهات لأن يخرجن للعمل، ولكن ينبغي أن تتلافى الأم ـ بقدر الإمكان ـ الخروج للعمل خلال السنتين أو السنوات الثلاث من عمر الطفل، فخلال عملي ومن خبرتي كنت أجد الأطفال ذوي المشاكل النفسية، هم الذين عانوا حرماناً عاطفياً كبيراً في طفولتهم المبكرة؛ بسبب غياب أمهاتهم الطويل في أعمالهن. ولا يخفى أن الأم بعد عودتها من عمل يوم طويل مضن في أشد حالات التوتر والتعب؛ مما يؤثر على تعاملها مع طفلها مزاجياً وانفعالياً»[٢].

فهل يوازي ما يخسره الأولاد من عطف الأمهات وعنايتهم ما تعود به الأم آخر النهار من دريهمات؟.

---

(١) واسمها: (أجاتا بولي).

(٢) انظر: نمو الطفل وتنشئته بين الأسرة ودور الحضانة، فوزية دياب، ص ١٢٨.

٢ ـ إن المرأة التي تخرج إلىٰ العمل في المجتمعات التي تخالط الرجال فيه، وقد تخلو بهم، يؤدي ذلك إلىٰ أضرار علىٰ سمعتها وأخلاقها ـ وقد تمت الإشارة إلىٰ ذلك أثناء الحديث عن المضايقات الجنسية للمرأة العاملة ـ .

٣ ـ إن المرأة التي تعمل خارج البيت تحتل في كثير من الحالات مكان الرجل ـ المكلف بالإنفاق شرعاً علىٰ المرأة ـ ، وقد يكون هذا الرجل زوجها أو أخاها، ثم هي تدع في بيتها مكاناً خالياً لا يملؤه أحد.

٤ ـ إن المرأة التي تعمل خارج البيت تفقد أنوثتها، ويفقد أطفالها الأنس والحب.

قالت إحدىٰ أعضاء الحركات النسائية ـ وقد زارت أمريكا ـ : « من المؤسف حقاً أن تفقد المرأة أعز وأسمىٰ ما مُنحت ـ وأعني أنوثتها ـ ومن ثم سعادتها؛ لأن العمل المستمر المضني قد أفقدها الجنات الصغيرات التي هي الملجأ الطبيعي للمرأة والرجل ـ علىٰ حد سواء ـ ، التي لا يمكن أن تتفتح براعمها ويفوح شذاها بغير الأم وربة البيت. ففي الدور وبين أحضان الأسرة سعادة المجتمع، ومصدر الإلهام وينبوع الخير والإبداع» (١).

٥ ـ إن المرأة إذا خرجت من بيتها للعمل فستعتاد الخروج من البيت ـ ولو لم يكن لها عمل كما هو ملاحظ ـ ، وبالتالي سيستمر انشطار الأسرة وانقطاع الألفة بين أفرادها، ويقل ويضعف التعاون والمحبة بين أفرادها ـ كما هو حال البلاد الغربية وقد كادت الأسرة تنهار كلياً.

وقد أكد هذا الأمر ـ أي اعتياد المرأة للخروج ـ فتاة إيطالية تدرس الحقوق في جامعة أكسفورد، حينما سئلت: « هل ستحاولين أن تطلبي من المرأة الغربية العودة إلىٰ البيت، وأن يقوم الرجل بواجبه نحوها؟»، فأجابت: « هيهات!! لقد

(١) من كتاب المرأة المسلمة، وهبي غاوجي الألباني، ص ٢٣٠، بتصرف يسير.

فات الأوان، إن المرأة الغربية بعد أن اعتادت الخروج من البيت وغشيان المجتمعات، يصعب عليها جداً أن تعتاد حياة البيت بعد هذا، ولو أني أعتقد في ذلك سعادة لا توازيها سعادة »[١].

٦ ـ الآثار الصحية[٢]: فعمل المرأة خارج المنزل، ولساعات طوال، يعرض المرأة لأنواع من الأمراض، يأتي في مقدمتها الصداع، فقد أكد رئيس نادي الصداع[٣] ـ الذي يشكل النساء فيه الغالبية العظمى ـ أن الصداع خمسة أنواع، وأن المرأة تتفوق على الرجل بأكثر من أربعة أنواع. وللصداع أسباب يأتي في مقدمتها العمل[٤].

وهذه طبيبة نمساوية تقول: «كنا نظن أن انخفاض نسبة الولادات بين العاملات ترجع لحرص المرأة العاملة على التخفف من أعباء الحياة في الحمل والولادة والرضاع تحت ضغط الحاجة إلى الاستقرار في العمل، ولكن ظهر من الإحصائيات أن هذا النقص يرجع إلى عقم استعصى علاجه. ويرجع علماء الأحياء سبب ذلك إلى قانون طبعي معروف، وهو أن الوظيفة توجد العضو، وهذا يعني أن وظيفة الأمومة أوجدت خصائص مميزة للأنوثة، وإنها لابد أن تضمر تدريجياً بانصراف المرأة عن وظيفة الأمومة؛ بسبب اندماجها مع عالم الرجال»[٥].

---

(١) كانت هذه المحاورة بين الشيخ (مصطفى السباعي) ـ رحمه الله ـ وهذه الفتاة على ظهر سفينة أثناء رحلته العلمية إلى أوروبا، حث تحدث فيها عن المرأة المسلمة كيف تعيش؟ وما حقوقها في الإسلام؟ وكيف وفر لها الإسلام كل مظاهر الاحترام حين أعفاها من مؤنة العمل لتعيش، وجعلها تتفرغ لأداء رسالتها كزوجة وأم ربة وربة بيت. انظر كتابه: المرأة بين الفقه والقانون، ص ١٨٠.

(٢) انظر: المرأة المسلمة بين نظريتين، صالح محمد جمال، ص ٥٨.

(٣) واسمه (اندريه بواليه) أستاذ الأمراض الباطنية في كلية الطب بباريس.

(٤) انظر كتاب: إلى غير المحجبات، محمد سعيد مبيض، ص ٥٧.

(٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

٧ ـ الأثر النفسي: ذلك أن عمل المرأة وخروجها من البيت، وتعاملها مع الزميلات ـ أو الزملاء ـ والرؤساء، وما يسببه العمل من توتر ومشادات ـ أحياناً ـ، يؤثر في نفسيتها وسلوكها، فيترك بصمات وآثاراً على تصرفاتها، فيفقدها الكثير من هدوئها واتزانها، ومن ثم يؤثر بطريق مباشر في أطفالها وزوجها وأسرتها.

إن نسبة كبيرة من العاملات يعانين من التوتر والقلق الناجمين عن المسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقهن، والموزعة بين المنزل والأولاد والعمل؛ لذا فإن بعض الإحصاءات ذكرت أن ٧٦٪ من نسبة الأدوية المهدئة تصرف للنساء العاملات.

أما الاكتئاب النفسي، فقد قام معهد الصحة النفسية بإحصاء توصل فيه إلى أن الأرق والاضطراب والانفعال المستمر، أدى إلى أن أصبحت الحبوب المنومة والمهدئة جنباً إلى جنب مع أدوات الزينة في حقائب النساء. وتقول الكثيرات إن حياتهن الزوجية أصبحت لا تطاق، والكلمة التي تواجه بها الزوجة زوجها حين العودة من العمل (اتركني فإني مرهقة)، حتى علاقتها مع أولادها صار يسودها الانفعال والقسوة وارتفاع الصوت والضرب الشديد.

فقد نشرت مجلة (هيكاسا جين) الطبية[١] أنه لا يكاد يوجد مستشفى أطفال في أوربا وأمريكا إلا وبه عدة حالات من هؤلاء الأطفال المضروبين ضرباً مبرحاً.

وفي عام (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م)، دخل المستشفيات البريطانية أكثر من ٦٥٠٠ طفل مضروب ضرباً مبرحاً أدى إلى وفاة ٢٠٪ منهم، وأصيب الباقون بعاهات جسدية وعقلية مزمنة[٢].

(١) في عددها الخامس عام (١٩٨٧م ـ ١٤٠٧هـ).
(٢) وظيفة المرأة في المجتمع، علي القاضي، ص ١١٦.

٨ ـ **الهدر الاقتصادي، ويتمثل ذلك في ثلاثة أمور:**

الأمر الأول: أن المرأة مجبولة على حب الزينة والتحلي بالثياب والمجوهرات وغير ذلك، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ**﴾ [**الزخرف**: ١٨].

فإذا خرجت المرأة للعمل كل يوم، فكم ستنفق من المال على ثيابها وزينتها؟ لا شك أن الإنفاق على أدوات الزينة وخلافها سيبلغ رقمه ـ على مستوى الدولة ـ ملايين الدولارات ـ كما أثبتت ذلك الإحصاءات المتعلقة بهذا الجانب ـ، فماذا نطلق على هذا؟؟ أليس هدراً اقتصادياً لا تستفيد الأمة منه بشيء؟.

الأمر الثاني: أن المرأة أقل عملاً وإنتاجاً من الرجل، وأقل منه رغبة في الطموح، والوصول إلى الجديد؛ ذلك أن ما يعتريها من العادة الشهرية، وأعباء الحمل والوضع، والتفكير في الأولاد، ما يشغلها حقاً أن توازي الرجل في عمله، ويعوقها عن التقدم بالعمل. والنادر من النساء لا ينقض القاعدة.

الأمر الثالث: الزيادة في نفقات المعيشة، رغبة في زيادة مستوى الأسرة، حيث دفع هذا الأمر بالمرأة إلى النزول إلى ميدان العمل للمشاركة في إعالة الأسرة ومساعدة الزوج في تحمل مسؤوليات المعيشة [(١)]. وبما أن الحياة الحضرية تتطور فيها السلع والخدمات بشكل مستمر، «فإن دخل الأسرة مهما نال من تحسين أو زيادة لا يمكن أن يفي بهذه المطالب المتجددة، وهكذا أصبحت الأسرة الحضرية تتجه نحو الاستهلاك المتزايد، وأصبحت ظاهرة الاستهلاك من الظواهر التي تهدد الأسرة دائماً بالاستدانة، أو استنفاد مدخراتها أولاً بأول»[(٢)].

٩ ـ انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب في الأسرة، وارتفاع معدلات

---

(١) انظر عمل المرأة في المنزل وخارجه، إبراهيم الجوير، ص ٩٢.
(٢) الأسرة ومشكلاتها، محمود حسين، ص١٤.

الطلاق، حيث يرتفع الطلاق بشكل واضح في أغلب المجتمعات الصناعية؛ نظراً لشعور المرأة بالاستقلال الاقتصادي، فلا تتردد في قطع علاقتها الزوجية، إذا لم يحقق لها الزوج السعادة التي تنشدها[١].

(١) انظر: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، تماضر زهري حسون، ص ٧٤، وعمل المرأة في المنزل وخارجه، إبراهيم الجوير، ص ٩٢.